المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:06، العدد:01 (2022)، ص848-861

نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين (1830 – 1930)

The French Forest System and Its Effects on the Algerians and European Settlers (1830-1930)

عبد المنعم هامل
جامعة خنشلة (الجزائر)
faycelhamel@yahoo.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/10/06
تاريخ القبول:
2022/01/03

الكلمات المفتاحية:
- ✓ السياسة الغابية
- ✓ السياسة الاستعمارية
- ✓ قانون الغابات
- ✓ حرائق الغابات

الملخص:

تميزت الغابات في الجزائر، بتنوعها ومساحتها الشاسعة واختلاف كثافتها بين العمالات الثلاث للجزائر، وكانت تشكل أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الجزائري لما توفره من متطلبات الحياة اليومية، كالزراعة والسكن وأخشاب الطهي والتدفئة والأدوات المنزلية والحرف التقليدية، ولقد عمد الاستعمار الفرنسي منذ احتلاله للجزائر إلى نهب ثرواتها المتنوعة، واستغلالها لصالحه، حيث شكلت الغابات أهمية بالغة بالنسبة للإدارة الاستعمارية، بحكم أبعادها الاقتصادية والسياسية وارتباطها الشديد بالمصالح الاستعمارية والاستيطان، إن ما تدره الغابات من ثروة حقيقية، وأهداف سياسية توضحها عمليات الجرد والاحصاء لكل أراضي الغابات، التي صنفت الكثير من مساحتها العشبية الرعوية بأنها غابات، إن أهداف الإدارة الاستعمارية متعددة الأوجه وكلها تصب في هدف واحد وهو حرمان الجزائريين من كل المكاسب والمنافع والإغداق على المستوطنين بكل مغنم.

Article info

Received:
06/10/2021
Accepted:
03/01/2022

Key words:
- ✓ Forest policy
- ✓ colonial policy
- ✓ forest law
- ✓ forest fires

Abstract:

The forests in Algeria were distinguished by their diversity, vast area and different density among the three workers of Algeria. They were of vital importance to Algerian society for the requirements of daily life, such as agriculture, housing, cooking wood, heating, household appliances and traditional crafts. Since its occupation of Algeria, the French colonialism has looted its diverse wealth, and exploiting them for his benefit, as the forests were of great importance to the colonial administration, due to their economic and political dimensions and their strong connection to colonial interests and settlement. The objectives of the colonial administration are multifaceted, all of which are aimed at one goal, which is to deprive the Algerians of all the gains and benefits and bestow upon the settlers all their spoils.

مقدمة

شكلت الغابات منذ القدم أهم موارد الثروة لسكان الجزائر وذلك بحكم تواجدها في الشمال، حيث يتركز السكان، وكانت ملجأ للرعي لأشهر عديدة لسكان الجنوب خلال أشهر الصيف وسنوات الجفاف، ونظرا لإدراك إدارة الاحتلال لأهمية الغابات في حياة المجتمع الجزائري، وكذلك بحكم أبعادها الاقتصادية والسياسية وارتباطها بالمصالح الاستعمارية وخصوصا الاستيطان نجدها تسارع إلى بسط سيطرتها على الغابات منذ السنوات الأولى للاحتلال بسن التشريعات الغابية ابتداء من سنة 1833 م لقد بدأت الإدارة الاستعمارية في تطبيق القانون الغابي الفرنسي (**code forestier francais**) الصادر في 04 ماي 1827، على الغابات الجزائرية منذ سنة 1836. وبداية من سنة 1838 أنشأت الحكومة الفرنسية مصلحة الغابات (**Service Forestier**) مهمتها إحصاء شامل للثروة الغابية في الجزائر، وهذا بهدف وضع خريطة للغابات الجزائرية وتحديد مساحتها الإجمالية.

وقد اتبعت السلطات الاستعمارية أسلوب المرحلية في الاستيلاء على أراضي الغابات وحرمان الجزائريين منها، وذلك من خلال مجموعة من الأوامر والقوانين والمراسيم والإجراءات التنظيمية والتي كان لها انعكاسات وخيمة على الجزائريين. ومن هذا المنطلق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: **ما طبيعة السياسة المنتهجة من طرف الإدارة الاستعمارية في تسيير قطاع الغابات في الجزائر؟ وما مدى انعكاس وتأثير التشريعات الغابية الفرنسية على المجتمع الجزائري والمستوطنين؟**

ومن الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها هو تأثير وانعكاس القوانين والتشريعات الغابية الفرنسية على النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي الجزائري. وقد اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي والمنهج المقارن لمعرفة الفرق بين مختلف القوانين والتشريعات الغابية والمقارنة بين أوضاع الجزائريين والمستوطنين.

1. توزيع الغابات ومنتوجاتها في الجزائر

كانت الغابات الجزائرية تحتل شرائط طويلة تمتد من حدود الغرب إلى حدود تونس وهي عبارة عن غابات مفصولة عن هضبة قسنطينة والسهول العليا، وتأتي الغابات في الجزء الغربي من المقاطعة الشمالية (Lutaud, 1915 , pp. 337 -338)، كما أنها تغطي مساحات شاسعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي (سعيدوني، 1984، ص59) ، وتنتشر الغابات في الجزء الشمالي للجزائر، أما في الجنوب في إقليم الصحراء فلا نجد الغابات، وإن مساحات الغابات في الجزائر الشمالية تقل كثافة كلما تقدمنا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب بصفة عامة وتفسير ذلك يعود إلى المناخ (حليمي، 1998 ، ص170).

وتمتد الغابات على مساحة ثلاثة ملايين هكتار وهي لا تتجاوز مساحة بلاد التل والهضاب العليا (المدني، 2007، ص230)، وقد اختلفت المصادر الفرنسية في تقدير المساحة الغابية للجزائر، حيث نجد أن لويس دي باديكور Louis de Badicour حينما كتب عن الغابات الجزائرية في كتابه المعنون: "**الاستيطان في الجزائر وعناصره**" حدد مساحة الغابات الجزائرية بحوالي: 1250757 هكتار فهي تفوق المساحة الغابية

لفرنسا والتي تقدر بـ: 1092000 هكتار(de Baudicou, 1856, p. 52)، غير أن محافظ الغابات طاسي لويس Tassy Louis في تقريره الذي أعده وقدمه إلى الحاكم العام بتاريخ: 05 أوت 1872 يقدر المساحة الغابية في الجزائر بـ: 2084379 هكتار موزعة بين العمالات الثلاثة على النحو التالي: قسنطينة 1103507 هكتار وعمالة وهران 589273 هكتار وعمالة الجزائر (Tassy , (5 août 1872), pp. 05 -07)، ويقدر الكاتب الفرنسي موريس واهل Maurice WAHL المساحة التي تغطيها الغابات في الجزائر بـ: 2360747 هكتار (Wahl, 1882, p. 292)، كما قدم هنري لوفيبفر Henri Lefebvre وهو أحد مفتشي مصالح الغابات والمياه المختصة في تسيير الغابات إحصائيات تبدو أكثر دقة عن المساخة الاجمالية للغابات الجزائرية، حيث قدر مساحتها بـ: 3 ملايين هكتار قسمها إلى ثلاث أقسام أساسية وهي: القسم الأول ومساحته 2.5 مليون هكتار خاضعة للإدارة الاستعمارية مباشرة وهي مقسمة إلى قسمين: 1725000 هكتار تسير مباشرة من طرف مصلحة الغابات والمياه و745000 هكتار خاضعة لسيطرة جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر. والقسم الثاني ومساحته 77000 هكتار عبارة عن ملكية لبلدية أو تشترك فيها من البلديات. أما القسم الثالث فمساحته تتراوح بين (450000 و500000) هكتار عبارة عن ملكية خاصة مقدمة للمستثمرين (Lefebver , 1900, p. 110).

وعموما فإن الغابات الجزائرية تتألف من: الغابات الطبيعية بمساحة إجمالية تقدر بـ: 1329400 هكتار، وغابات تمت عملية إعادة تشجيرها بمساحة تقدر بـ: 972800 هكتار، ومساحات رعوية تقدر بـ :1844800 هكتار، إضافة إلى المروج والمناطق المعشوشبة بمساحة تقدر بـ: 2800 هكتار، ونجد من الأنواع الرئيسية للأشجار التي تتألف منها الغابات في الجزائر: – الأشجار الصنوبرية ممثلة أساسا في: الصنوبر الحلبي وأشجار العرعر وأشجار الأرز وجميعها تشكل 50 % من هذه الغابات.

أما 50 % الباقية فهي تتكون من أشجار بلوط الفلين chêne–liège والبلوط الأخضر chêne–verte والبلوط الزين chêne–zeen. (Tatar, 2012, p. 362) ومع مرور الوقت تمكنت إدارة مصلحة الغابات بالتعاون مع الضباط مهندسي المناجم من توسيع دائرة التحقيقات وبالتالي أصبحت الكثير من الغابات معروفة بشكل أكثر دقة (Guerre, 1851, p. 438) ومن أهم المنتجات الغابية نذكر:

1.1. الفلين

هو أحد أهم أنواع الأشجار المنتشرة في شمال افريقيا بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وتنتشر أشجار الفلين في الجزائر على مساحة قدرتها الإدارة الاستعمارية بحوالي: 1600000 هكتار، تمتد هذه المساحة ما بين الشريط الساحلي لتمر من خلال مدن: آقبو، خراطة، السمندو، قالمة، سوق أهراس، وحسب الإحصائيات الفرنسية نجد أن حوالي: 281402 هكتار من غابات الفلين فقط مستغلة من طرف الإدارة الاستعمارية من أصل المساحة الإجمالية، ويمكن ملاحظة أن عمالة قسنطينة تستحوذ على مساحة تقدر بـ: 231690 هكتار من المساحة المستغلة أي ما نسبته أكثر من 83 % من المساحة الإجمالية المستغلة من هذه الغابات (Charlemagne et autres, 1894, p. 07)، وكانت الجزائر في الفترة الاستعمارية تنتج كميات كبير من

الفلين، حيث الفلين الجزائري يتميز بجودة عالية وكان من أكثر المبيعات، بحيث أن معظمه كان موجها للتصدير، حيث أنه خلال الفترة الممتدة من 1867م إلى 1878م صدرت الإدارة الاستعمارية ما قيمته: 10979000 فرنك فرنسي (زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1914، (2014 – 2015)، ص 222) ، وتطورت صادرات الفلين في الفترات اللاحقة حتى بلغت كمية الفلين المصدر سنة 1929 م حوالي: 470 الف طن بقيمة مالية تساوي 85 مليون فرنك فرنسي (رواحنة، 2013 / 2014، ص 109).

2.1. شجر الأرز

تنتشر أشجار الأرز في الجزائر على مساحة 24200 هكتار من عمالة قسنطينة وهي تنتشر في منطقة الهضاب العليا وفي المناطق التي يكون ارتفاعها من 1300م إلى 2200م فوق سطح البحر خاصة جبال الأوراس وجبال سطيف (Gouvernement général d'Algérie , 1894, p. 24)، ويتميز بطول شجرته يصل ارتفاعها 45 متر، واستدارتها 1.9م ويتحمل الشتاء وبرودته وبالمقابل لا يتحمل الحرارة الشديدة، كما تصل أعمار شجرة الأرز إلى عدة قرون علاوة على أنها تقدم نوعية جيدة من الأخشاب مقارنة بنظيرتها التي تنمو في لبنان. (المدني، 2007، ص 213 –233).

3.1. الحلفاء

وهي نبات طبيعي وتتوزع الحلفاء بشكل غير متساوي في المقاطعات الثلاثة، حيث تقدر مساحته في مقاطعة وهران ما يقرب من 6 ملايين هكتار و3 ملايين هكتار في مقاطعة الجزائر و2.5 مليون في مقاطعة قسنطينة (Odilon, 1876, pp. 145–147)، وتعتبر المنطقة الممتدة من جنوب الأطلس التلي الموطن الرئيسي لنمو نبات الحلفاء، حيث تنمو في كل الشريط الممتد من الحدود المغربية إلى التونسية مرورا بسعيدة والمشرية وبوسعادة والجلفة وباتنة وتبسة (رواحنة، 2013 / 2014، ص 110) ، ويمتد توزع هذا النبات الطبيعي على مساحة قدرتها المصادر الفرنسية بحوالي: 3975307 هكتار، منها 777770 هكتار موجودة ضمن المساحات الغابية التابعة لمصلحة المياه والغابات، وتنتشر الحلفاء في الهضاب العليا والسهوب وتتمركز في المنطقة الوسطى والشرقية من الجزائر (Marc, 1930, p. 08)، كما تصنف المساحات التي تنتشر فيها الحلفاء ضمن املاك الإدارة الاستعمارية، أما تلك المساحات التي تكون قريبة من الغابات فهي تابعة مباشرة لمصلحة المياه والغابات، كما توجد بعض المناطق التي تنتشر فيها نبات الحلفاء مصنفة كملكيات جماعية للقبائل (Charrier, 1873, p. 08)، وتمثل الحلفاء 5 % من مجموع الصادرات الفلاحية وهي من ضمن المنتجات الغابية (عميراوي، 2007، ص 67)، وإلى جانب ذلك فقد كانت الحلفاء تعاني من مشاكل بسبب استغلالها بطرق عشوائية ولم يراعي فيها المصلحة العامة لأهالي المنطقة باعتبارها الغذاء الأساسي لعديد قطعان الماشية (بن قيطون، 2015/2014، ص80)، وقد كانت السلطات الاستعمارية تقوم بعمليات المصادرة الواسعة ومنع الجزائريين من الرعي في المناطق التي توجد بها الحلفاء (بن أشنهو، 1979، ص 65)، وبعد سنة 1879 فرض على استغلال الحلفاء تنظيما صارما إذ يجب أن تؤجر الأرض من طرف الأهالي، ويجب أن يتم اقتلاع الحلفاء

يدويا من غير استعمال المنجل وأن لا تقتلع النباتات من جذورها (عباد، 1964، ص 100)، وقد ساهم ذلك في ارتفاع انتاج الحلفاء من 20 ألف طن عام 1863م إلى 92 ألف طن عام 1865م وكان للحلفاء أهمية خاصة في صناعة الورق، كما كان للسكة الحديدية دورا كبيرا في إنتاج الحلفاء من خلال عمليات النقل والتصدير (رواحنة، 2014/2013، ص112)، كما ارتفعت صادرات الحلفاء، من 4000 طن عام 1869، إلى 32000 طن عام 1870، عام 1873 إلى 45000 طن، وتجاوزت 60 ألف طن عام 1875. وكان متوسط سعر بيع الطن الواحد من الحلفاء في وهران بـ: 140 فرنكًا، وقدرت القيمة المالية الاجمالية لصادرات عام 1875 بثمانية ملايين وأربعمائة ألف فرنك. (Odilon, 1876, p. 148).

كما أنه بين سنوات 1880 و1884 بلغ المتوسط السنوي لتصدير الحلفاء إلى الخارج 80 ألف طن وبمتوسط سعر 110 فرنك للطن وقد بلغت قيمة المالية لصادرات مادة الحلفاء خلال الفترة المذكورة بـ: 64384705 فرنك فرنسي (Vivares, 1886, p. 41).

2. الغابات وأهميتها الاقتصادي

شكلت الغابات بالجزائر قبل الفترة الاستعمارية وخلالها إحدى أهم مصادر العيش بالنسبة للجزائريين الذين كانوا يقطنون الجبال والبادية والهضاب العليا، فقد استغلت الغابات لتلبية عدة حاجيات كانت التجمعات السكانية والقبائل الجزائرية في أمس الحاجة إليها: كالحطب المستعمل لأغراض التدفئة والطبخ والبناء، وثمار الأشجار والأعشاب الفطرية والكستنائية للتغذية بل مساحات كثيرة داخل الغابات وبجوارها تستغل للفلاحة الموسمية لمربي المواشي وملجأ لقطعان الأغنام والبقر والماعز والدواب خلال فترة البرد القارص والحر الشديد (بلقاسمي، 2007، ص27)، غير أن هذا الدور ظل في أغلب الأحيان مجهولا كتب أحد الإعلاميين في سنة 1892 يقول في هذا الصدد: " **كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي**"، ويوجد من بين القبائل الرعاة المزارعين من اتخذ الغابة مثوى ومقاما ذلك أنّ الغابة توفر فرص استعمالات عديدة (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص195)، وكان الفلاحون الجزائريون في إطار تنظيم علاقتهم بالغابة والمحافظة عليها يعمدون إلى حرق بعض أطراف الغابات في نهاية فصل الصيف لغرضين رئيسيين هما: الحد من تقدم المساحات الغابية (الديس) على حساب المساحات الزراعية والرعوية، وكذلك تجديد المراعي مع قدوم فصل الصيف وكانت هذه التقنية تستعمل كل 5 أو 6 سنوات خاصة في المناطق التي تعاني نقصا في الأراضي الصالحة للرعي والفلاحة (بلقاسمي، 2007، ص28) ، وقبل عام 1840 لم تكن ممارسات الفلاحين الجزائريين في تعاملهم مع الغابة لتزعج الإدارة الاستعمارية بسبب انشغالها بتوسيع النطاق الجغرافي للحملة العسكرية في التل الجزائري.

غير أنه مع انتشار الوجود الاستيطاني الأوروبي نحو الداخل، وخاصة في اتجاه المناطق الغابية في عهد بيجو Bugeaud نمت معها ضرورات الحملة العسكرية ومتطلبات تنفيذ سياسة إنشاء المراكز الاستيطانية فوق كل الأراضي المحتلة، كما أن قادة الجيش الفرنسي تحول اهتمامهم شيئا فشيئا إلى الثروة الغابية محاولة منهم

انتزاعها من أيدي الجزائريين قصد تسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية ومصالح الأوروبيين من جهة ومنعها من التحول إلى معاقل للمقاومة الجزائرية ومنطلق للهجومات ضد جيوشها من جهة أخرى، وكان أول قرار تتخذه سلطات الاحتلال في مجال الغابات صدر عن بيجو Bugeaud في عام 1843م يتضمن أمرا للقبائل الجزائرية بعدم إشعال النيران في أطراف الغابات حتى ولو كان ذلك لتوفير أراض للزراعة أو للرعي أو توفير فحم الحطب للوقود، وقد حمل هذا القرار القبائل القاطنة بجوار الغابات مسؤولية حمايتها من الحرائق وممارسات الفلاحين، وتقديم المتسببين فيها إلى السلطات العسكرية كما أن بيجو اعتبر نشوب الحرائق في الغابات عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي تنتج عنه تبعات قضائية ومالية من قبل مجالس الحرب التي أنشأتها السلطة العسكرية لمعاقبة الجزائريين (بلقاسمي، 2007، ص 28 – 29)، لم تكن الحرائق الغابية التقليدية البعيدة عن مواطن الاستيطان الأوروبي، تثير سوى بعض الانفعالات العابرة، غير أن القضية اكتسبت أهمية خاصة بعد سنة 1850م (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص196 – 197).

فبعد الإعلان عنها كملكية للدولة كباقي الموارد الطبيعية الأخرى بموجب القانون الصادر في: 16 جوان 1851م جذبت الغابات على الفور عددا كبيرا من المضاربين، وكانت الإدارة الاستعمارية والمستفيدون من الأراضي يتحالفون ضد الفلاحين الجزائريين خاصة عندما توصف الحرائق بالأعمال التخريبية ليرافقها القمع والردع عند كل كارثة، وقد شرع في تطبيق ذلك العقاب منذ منتصف القرن التاسع عشر سنة 1859م، في حين أنه أشهر قليلة قبل ذلك، تسبب الجنرال غاستو، عند جمعه للغرامات الجماعية بين جيجل والقل والميلية في انتفاضات في تلك المنطقة، وكانت العقوبات تتفاقم أكثر فأكثر حيث حدد قرار 24 جويلية 1861م الغرامات بما يعادل 4 مرات قيمة الزكاة (الضريبة العربية، والمتعلقة بالمواشي)، مع الحرمان من رعي القطعان بالغابات المحترقة من جهة، واتخاذ إجراءات خاصة ضد أعضاء الجماعة من جهة أخرى (قداش وصاري، 2012، ص174).

وقد اعتبرت الحرائق الغابية التي أضرمت في سنوات 1859 – 1863– 1865– 1870 1873– 1876– 1881 ثم في 1892 و1894، اعتبرت أعمالا تخريبية إجرامية تستهدف ملكية الأوروبيين وخاصة أولئك الذين ظفروا بحقوق استغلال غابات البلوط والفلين، وفي سنة 1863 بلغت مساحة المجمعات الغابية التي تم التعرف عليها وتحديدها من طرف مصلحة الغابات (أنشئت سنة 1838) مليون هكتار وبعد صدور القانون الإمبراطوري 1863 (سيناتوس كونيسلت) صنفت المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص197–200)، وقد لعبت أزمة الحرائق دورا هاما في تكثيف وتوسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية، ومن ثمة الوجود الأوروبي نتيجة لارتفاع عدد الحرائق وحجم الخسائر، وتحت ضغط الكولون وتلبية لمطالبهم أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما بتاريخ: 02 فبراير 1870 تمنح بموجبه كل الأراضي التي مستها الحرائق لشركات الاستغلال دون مقابل كما تسمح لها بشراء

الأراضي التي سلمت من النيران بأثمان منخفضة، وهذا ما دفع بأصحاب الشركات إلى تعمد حرق المزيد من الأراضي الغابية قصد الاستفادة من الامتيازات التي جاء بها مرسوم 1870م (بلقاسمي، 2007، ص32-33).

وبعد الحرائق المهولة عام 1873 والتي فسحت المجال لحملة افتراء ضد المزارعين حيث اجتمعت لجنة عليا للحرائق بعناية مستبعدة أية مؤامرة من طرف المزارعين الأهالي، وحكم على اثنين بالإعدام وثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحسب القاضي سوتيرا (Sautayra) فإن الحكم بالإعدام هو نتيجة خطأ ارتكبته لجنة المحلفين إثر هذه الأحداث، وفي هذا الإطار الخاص كان صدور قانون الغابات لعام 1874م (صاري، 2010، ص113).

3. التشريعات الغابية

1.3. قانون 17 جويلية 1874

بعد الحرائق الكبرى التي وقعت سنة 1873، والتي أدت إلى اتلاف أكثر من 75 ألف هكتار من الغابات، والتي أدت إلى إثارة حملة شرسة ضد الأهالي قرر الحاكم العام شانزي تطبيق عقوبة جماعية على المتسببين في هذه الحرائق، فتم إصدار 144 حكما بالاعتقال حكم على اثنين منهم بالإعدام، وعلى الثلاث بالأعمال الشاقة المؤبدة. وفي هذه الأثناء تم تشكيل لجنة كبيرة اجتمعت في عنابة تحت رئاسة أحد القضاة من محكمة الجزائر (حيمر، 2013 / 2014، ص 202). وفي تلك الأجواء المكهربة تمكن ممثلو المستوطنون في البرلمان الفرنسي من الحصول على 200 ألف فرنك كاعتمادات مالية إضافية من أجل زيادة عدد حراس الغابات الموجودين بعدد 114 شخص، وقد برر ممثلو الكولون ذلك بادعائهم أن مالا يقل عن 241 ألف هكتار من الغابات قد التهمتها الحرائق في مدة عشر سنوات، والأهم في كل ذلك بالنسبة لهم هو التوصل إلى فرض دراسة تشريع جديد يخص الغابات الجزائرية. إثر صدور خلاصات لجنة بونة (عنابة) اجتهد المستشار بولمار Bellemare في تحرير مشروع قانون جديد. وقد سبق له أن اقترح إثر حرائق سنة 1865 قانونا للغابات الجزائرية أكثر حزما من قانون 1827: "**لم يكن ذلك القانون، الصادر سنة 1827 والمحرر من طرف الاختصاصيين في المجال الغابي لمدرسة نانسي Nancy، وكان يستهدف سوى غابات الأشجار الباسقة في المناطق الخالية من السكان، فقد سبق بعد أن تسبب تطبيقه على مناطق الجنوب الفرنسي وعلى كورسيكا، في إثارة مصاعب مهولة، وكان يطبق في الجزائر منذ 1836، ثم صار الأمر قانونيا ابتداء من سنة 1883**"، درسه مجلس الحكومة ثم تخلى عنه وأخيرا تم تقديمه في جزأين: طرح **الجزء الأول** على المجلس الوطني وتضمن التدابير المتعلقة بالحرائق فأفضت المداولات إلى صدور قانون 17 جويلية 1874م، أما **الجزء الثاني** فيتمثل في النص الذي سيشكل فيما بعد موضوع قانون 09 ديسمبر 1885م (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص203 - 211).

وقد نص قانون 17 جويلية 1874م على أن يمنع الرعي لمدة ست سنوات متتالية في الغابات المحروقة واتخاذ التدابير اللازمة بحظر حرق الحشائش والنباتات الجافة خاصة الفترة الممتدة بين 01 جويلية و 01 نوفمبر

من كل سنة داخل الغابة، أو على بعد يقل عن مائتي متر منها، كما فرض على الأهالي خدمات إجبارية في موقع الرقابة ودورات مختلفة الأشكال بهدف الاحتياط للحريق (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص213).

وأصبح بإمكان مصالح الغابات حجز كل أنواع ممتلكات الجزائريين المشتبه بهم في قضايا حرائق الغابات وفرض الغرامات المالية وتطبيق العقوبات الجماعية على القبائل التي تقطن بجانب الغابات، حيث فرض على قبيلة بني صالح نواحي قالمة بعمالة قسنطينة بدفع غرامة مالية قدرت بـ: 2800000 فرنك فرنسي، بالإضافة إلى مصادرة 4200 هكتارا من أراضيها لفائدة الاستيطان، وهذا بعد الحرائق التي عرفتها المنطقة خلالي سنتي (1876– 1877) بالرغم من أن التحقيقات التي قامت بها السلطات الاستعمارية برأت الجزائريين من التهم التي ألصقتها بهم مصالح الغابات والكولون وكانت النتيجة هي إجبار القبائل إلى مغادرة أراضيها قرب الغابات واللجوء إلى مناطق داخلية بعيدة عن الوجود الاستيطاني (بلقاسمي، 2007، ص33 – 34). وهكذا فقد كان هذا القانون يمس مباشرة اقتصاد الأهالي الواهن وشكل تطبيقه الممنهج تهديدا لإمكانية بقاء السكان داخل وقرب الفضاءات الغابية (قداش وصاري، 2012، ص177).

2.3. قانون 09 ديسمبر 1885

مع نهاية السبعينات من القرن 19م، بلغ الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرحلة الاستعمار الشامل للبلاد والموارد والسكان وفي إطار هذه الاستراتيجية، صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثروة الغابية الفرنسية بموجب قانون 26 أوت 1881م ووضعت تحت نظام الغابات الفرنسي، ولعل أصعب فترة واجهها الأهالي القاطنون قرب الغابات هي تلك التي تلت حصول مصلحة الغابات على شبه الاستقلالية، مما سمح لها بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تراها مناسبة لتطبيق القوانين الغابية في الميدان دون قيود ولا محاسبة (بلقاسمي، 2007، ص 35).

وللإشارة فإنه بعد أن تسلحت مصالح المياه والغابات بالترسانة القانونية، المتمثلة في القانون الإمبراطوري لسنة 1963 والتشريع الغابي الفرنسي، وبعد أن تعززت بـ: 758 عونا ممن تلقوا تكوينا عسكريا (3 محافظين و28 مفتشا و34 حارسا عاما و137 عريفا و556 حارسا). ويتمتعون بسلطة المعاقبة، عن طريق تحرير محاضر المخالفات، وبعد أن أسندت لهم مهام التعرف على المجمعات الغابية وتحديدها واقتراح إخضاعها للنظام الغابي عزمت تلك المصالح على تنمية ممتلكات الدولة وتوسيع صلاحياتها في هذا المجال. وقد كانت مصلحة المياه والغابات مسيرة من طرف ثلاثة محافظين للغابات تابعين لسلطة عامل العمالة والجنرالات، وكانت تسعى لتطبيق نفس التنظيمات السارية في فرنسا على الجزائر أيضا، وفي 27 سبتمبر 1873 أصبحت مصلحة المياه والغابات مستقلة في عملها عن سلطة عمال العمالات والسلطة العسكرية. وتحولت شيئا فشيئا، إلى قوة حقيقية يحسب لها ألف حساب في الجزائر. (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص 202–231).

وقد قامت مصالح الغابات والمياه بحرب استنزاف بعد حرائق 1881م ضد مجموع القبائل وبعد التصويت على قانون 09 ديسمبر 1885م، الذي قضى بإلغاء حقوق الاستعمال وإزالة المناطق المعزولة المزروعة والإلغاء النهائي لحق الرعي في الغابة، وأدت عملية التطبيق إلى إزالة المناطق المعزولة داخل الغابة وصودرت دون اكتراث مع المحاريث بدعوى الحرث المحظور، وكان التغريم كارثيا ففي بجاية مثلا: أجبر ثلاثة فلاحين على دفع 1064 فرنك، حيث أصبحت قيمة الغابة تقاس بما تدره من غرامات، حيث كان حرث هكتار داخل الغابة يكلف تغريما بـ: 50 فرنك إلى 2500 فرنك (Cambon, 1918, pp. 47 – 48).

وأدت هذه الإجراءات إلى إفلاس حقيقي للقبائل الغابية، وتراجع مواردها فتدهورت تربية المواشي خاصة خلال مرحلة ما بعد 1887 وتراجعت قطعان الغنم والماعز وجميع أصناف الحيوانات وكان أثر هذه السياسة ما أكدته صحيفة L'économiste Francais قائلة: "**لقد حكمتم على الأهالي بالموت جوعا**" (سعيدان ، 2012، ص163).

ومن جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الغرامات المسلطة على الجزائريين من 7883 غرامة في 1881 إلى 11101 في 1885 ليصل إلى 15585 في 1888 بقيمة تفوق 3 ملايين فرنك، أما الأراضي التي صودرت بلغت بين 1885 و1889 حوالي 110000 هكتارا (بلقاسمي، 2007، ص36).

3.3. قانون 21 فيفري 1903

في سنة 1892 طالب جول فيري Jules Ferry، بوضع قانون غابي خاص، فتم إعداد مشروع صاغه سانت جيرمان (Saint Germain) نائب وهران، في سنة 1898 ثم حرره في سنة 1900 وتمت مصادقة مجلس الشيوخ على الشروع سنة 1901 وبالرغم من أن قانون الغابات الصادر في 21 فيفري 1903 (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، 2007، ص 273 – 274)، اشتمل على 190 مادة إلا أنه لم يزد على تأكيد القوانين السابقة عموما مع بعض التفاصيل بما أن العقوبات الرئيسية –(التغريم الجماعي والحجز) ونفس الأمر بالنسبة للمداومة الإجبارية المفروضة على الأهالي وحدهم في مراكز مراقبة الغابات– لم تتغير ماعدا تخفيض لنسب مبالغ الغرامات والتعويضات (صاري، 2010، ص116) ، والحقيقة أن أهم إبداع جاء به القانون الجديد، إنما يتمثل في توسيع صلاحيات مديرية المياه والغابات إلى أبعد حد حيث صارت معنية بقمع ما يرتكب من مخالفات مثل: حرث التربة، والإسراف في استغلال مادة الحطب، والامتناع عن المشاركة في إطفاء الحرائق، ورعي القطعان في الغابات بعد أن تلتهمها الحرائق (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، 2007، ص274).

ويذكر الأستاذ آجيرون من خلال اطلاعه على المحاضر العقابية التي تم تسليطها، بسبب الجنح المرتكبة في نطاق الغابات: "**أن مبلغ الغرامات انتقل من 21.144 فرنك في سنة 1901، إلى 23.733 فرنك في**

سنة 1903، إلى 22602 فرنك في سنة 1905، إلى 35.921 فرنك في سنة 1907، وأخيرا 28.527 فرنك في سنة 1909 وبلغت حدة العقوبات معدلات قصوى، في سنوات 1911 و1912 و1913، بحيث أجمعت مختلف تقارير الإداريين بين سنوات 1911 و1912 عن حال الأهالي في عدد من المناطق الخاضعة لقيادات عسكرية بالشرق القسنطيني وخاصة في بلدية بلزمة المختلطة وعجزهم عن تسديد الغرامات المفروضة عليهم مما نجم عنه تسليط أقصى العقوبات بالسجن، وشرحوا كيف أن ذلك قد يؤدي بعائلاتهم إلى الوقوع في براثن التشرد والبؤس". (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، 2007، ص285–288).

4. انعكاسات النظام الغابي على الجزائريين والمستوطنين

1.4. انعكاساتها على الجزائريين

نجحت التشريعات المختلفة والإجراءات الصادرة عن السلطات الاستعمارية في مجال الأرض والغابات والتي أجبرت الجزائريين على تبنيها من خلال تطبيقها إلى إلحاق الضرر بهم، حيث تمت مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين ومنعهم من الرعي في الغابات (بليل، 2013، ص145) ، وإلى جانب ذلك شنت سلطات الاحتلال الفرنسي حرب الاستنزاف وطبقت مبدأ التعويض والمسؤولية الجماعية فلم يعد للأهالي الحق في الانتفاع بالغابة المستأجرة، واصبحت فضاءات مساحات القبائل مقلصة، ولم تعد ترعى الأغنام كالسابق، إلى جانب اتخاذ الحرائق ذريعة لتسليط أقصى العقوبات على الأهالي والقبائل المقيمة قرب الغابات تمثلت في السجن والإبعاد وفرض الغرامات المالية ومصادرة الأراضي والثروة الحيوانية وفرض لأعمال السخرة (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص231–242).

كما كان لهذه السياسة الأثر البالغ في حياة سكان الأرياف، حيث انتشر الفقر في أوساط الجزائريين، بسبب سلبهم أراضيهم الخصبة ومنعهم من الانتفاع بخيرات وثروات الغابات التي كانوا يقطنون بجوارها فوجد الجزائريون أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية مما اضطرهم إل النزوح نحو المدن ليجدوا أنفسهم عرضة للاستغلال البشع من ذرف الكولون كعمال أجراء مقابل ثمن بخس، وبذلك حققت السلطة الاستعمارية أهدافها المتمثلة في توسيع نفوذ المعمرين، وتقوية سلطة الإدارة الاستعمارية وكسب يد عاملة بأقل الأثمان (بن داهة، 2008، ص 13–18).

كما أدت إلى إفقار المجتمع الجزائري حيث تم سلب الأراضي عن طريق أجبار السكان على بيعها أو حجزها ومصادرتها مما أدى إلى تحولهم من ملاك للأراضي إلى مجرد عمال أجراء أو خماسة، إلى جانب تفتيت بنية القبيلة الجزائرية وتحويل القبيلة الكبيرة إلى مجموعة من الدواوير في إطار السياسة الاستعمارية "**فرق تسد**" (بن داهة، 2008، ص28–29).

وتشير الاحصائيات أن عدد العمال الأجراء اليوميين والموسميين قد فاق مليون خماس سنة 1914، وكانت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم ما بين 110 و315 فرنك في السنة ويتعرض هؤلاء الخماسون والعمال الأجراء إلى أبشع استغلال على وجه الأرض، حيث امتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحا إلى الساعة السابعة

أو الثامنة مساءا ولم يتجاوز أجرهم 10 شهريا فرنكات في بعض المنا طق عام 1933 (لونيسي، 2011، ص250)، ونتيجة لهذه القوانين المجحفة لجأت العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة بسبب الظروف الاقتصادية المزرية والفقر وتناقص قطعان الماشية، وهذا ما دفعهم إلى الهروب من هذا الواقع المعيشي الصعب، والبحث عن فرص أخرى لمعيش. (هلال، 2007، ص25-26) لقد كان لهذه التشريعات الغابية أثراً كبير على الجزائريين، أدت إلى ردود أفعال منها قيام الأهالي بإرسال عرائض وتقديم التماسات عديدة لمختلف الوزارات وكذا إلى الرئيس الفرنسي، تتضمن معاناة السكان من الابتزاز الذي يمارسه حراس الغابات وبعض المأمورين من الأهالي، وكان سكان الدواوير يقومون باحتجاجات تصل في بعض الحالات إلى درجة المناوشات جراء سحب الإدارة الاستعمارية منهم رخص الحرث والرعي (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، 2007، ص243).

2.4. انعكاساتها على المستوطنين

سيطر المستوطنون على أخصب الأراضي بعد مصادرتها وقدمت لهم الحكومة الفرنسية مساعدات وتشجيعات ساهمت في تنمية المستثمرات الفلاحية بفضل الاجراءات التقنية المتطورة التي طبقت لخدمتها. (رواحنة، 2014/2013، ص200)، كما استفاد المعمرون الأوروبيون من أراضي الغابات التي منحتها لهم مصلحة الغابات والمياه بالرغم من أنها ليست ملك لهم. (بوعزيز، 2004، ص503)، كما تمكن المستوطنون من الوصول إلى أهدافهم التي عملوا من أجلها عقودا من الزمن بمساهمتهم في ردع الجزائريين وأخذ أراضيهم (بليل، 2013، ص178)، كما استولى المستوطنون الأوروبيون على مساحة تقدر بـ: 160000 هكتار من غابات الفلين (مهساس، 2007، ص 106-107)، وكانت الحرائق التي تشب في غابات الفلين الكائنة في الشرق القسنطيني، والمستغلة والمحتكرة من طرف المستوطنين، سببا في مطالبتهم بتعويضات مالية ضخمة على حساب الأهالي وهذا بعد اتهامهم بسوء نية اشعالها (آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، 2007، ص205)، حيث تمتع المستوطنون بقوة اقتصادية بسبب ثرائهم الفاحش المتأتي كثمرة للسياسة الاقتصادية الفرنسية المطبقة في الجزائر وخاصة بعد حصولهم على الاستقلال المالي بموجب قانون 19 ديسمبر 1900م، حيث انتقلت سلطة صنع القرار في الجزائر إلى يد المستوطنين داخل المجلس المالي (البرلمان الصغر) الذي أقاموه في الجزائر العاصمة، وبدأوا يشرعون فيه لأنفسهم ويتخذون فيه جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم بدون تدخل من باريس (بوحوش، 2008، ص196).

وبفعل السياسة الغابية تم توسيع المشروع الاستيطاني الفرنسي، بوضع الثروات الغابية وأراضيها في يد المستوطنين لخدمة مصالحهم.

خاتمة

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

إن الغابة تمثل مجال حيوي بما توفره من فرص لاستعمال لمنتجاتها خاصة الرعوية ومساحات زراعية واسعة كما أنها مصدر هام للمنتوجات الخشبية والغذائية.

إن استيلاء السلطة الاستعمارية على الغابات هو أهم مرحلة من مراحل مصادرة أراضي الجزائريين، فقد كانت امتدادا للسياسة القائمة على فرنسة الأرض والمجتمع وحرمان الجزائريين من مواردهم بهدف الاستغلال والاخضاع ثم الإدماج.

أن الإدارة الاستعمارية أدمجت الغابات ضمن الأملاك الوطنية الخاصة حتى يسهل وضعها تحت تصرف المعمرين إلى جانب ذلك يمكن أن تكون ملك للخواص.

إن الهدف الأساسي من ترسانة القوانين العقارية المطبقة في الجزائر هو إلى إخضاع سكان المناطق الجبلية الذين ظلوا يشكلون طليعة المقاومة الجزائرية.

جاءت قوانين الغابات لتعزيز السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، وكذلك تعزيز ترسانة القوانين الاستعمارية الرامية في مجملها إلى فرض الهيمنة على الجزائر بالطريقة التي تمكنها من نهب خيرات هذا البلد واستعباد شعبه.

إن عمليات تصنيف الغابات الجزائرية كانت وسيلة اتخذتها السلطات الاستعمارية لضمان توفير احتياطي ومخزون من الأراضي يستجيب لحاجيات الاستيطان مستقبلا.

إن السياسة الاستعمارية الاستغلالية مارست التمييز والاقصاء والتهميش ضد الفلاح الجزائري وسكان الأرياف عامة والغابات خصوصا وطردهم من مصادر رزقهم في استغلال الغابات أدى إلى تفقيرهم وتجريدهم من مصادر ثرواتهم.

تحول المستوطنون الأوروبيون من بؤساء ومشردين إلى أثرياء وأسياد يملكون مساحات شاسعة من العقارات بدعم من الإدارة الاستعمارية وعلى حساب أصحاب الأرض الأصليين.

أنه بفعل السياسة الغابية وترسانة من القوانين والتشريعات جردت السلطة الاستعمارية الجزائريين من أملاكهم وأراضيهم ومصادر رزقهم وتحويلهم بعد تفقيرهم إلى خماسين وعمال أجراء وبالتالي خلق طبقة بروليتارية كادحة.

أن إشعال الحرائق في الغابات أو بالقرب منها كان يتحمل مسؤوليته الجزائريون المقيمين بقربها حتى ولو لم يشعلوها وكانت تنجر عنه في الغالب عقوبات قاسية وغير إنسانية (قانون الغاب).

بإيعاز من المعمرين وأصحاب الامتيازات الغابية تحولت مصلحة الغابات إلى أداة ردع للجزائريين، خاصة سكان المناطق الجبلية، فحولت حياتهم إلى جحيم بحرمانهم من وسائل عيشهم الأساسية وإفقارهم من خلال المخالفات والمغارم.

المراجع:

- أجرون شارل روبير .(2013) .**تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954** ،ج1 .الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر.
- أجرون شارل روبير. (2007). **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ج1. ج2. (م . حاج مسعود و أ . بكلي، المحرر) الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- أحمد توفيق المدني. (2007). **هذه هي الجزائر**. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.
- أحمد مهساس. (2007). **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**. (طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المحرر) أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، الجزائر: دار المعرفة للنشر والتوزيع.
- أحميدة عميراوي. (2007). **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)**. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- بوعلام بلقاسمي. (2007). **مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م**. تأليف أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.
- جمال الدين سعيدان . (2012). **الأحوال المعيشية والصحية في الريف القسنطيني فيما بين (1830– 1919)**. قسنطينة: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري.
- جيلال صاري. (2010). **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 – 1962)**. (فوزية قندوز عباد، المترجمون) الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- حليمي, ع .(1998) .**جغرافية الجزائر (طبيعية، بشرية، اقتصادية)**،ط2 .دمشق، سوريا: مطبعة إنشاء.
- حمزة بن قيطون. (2014 / 2015). **المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري (1862 – 1914)**. وهران: جامعة محمد بن أحمد، وهران 2.
- رابح لونيسي. (2011). **تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1989)**، ج2. الجزائر: دار المعرفة.
- زقب , ع .(2015– 2014) .**السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 – 1914)، دراسة في أساليب السياسة الإدارية** .باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- سعيدوني, ن .(1984) .**الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، الجزائر: وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- صالح حيمر. (2013 / 2014). **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1930**. قسم التاريخ والآثار جامعة الحاج لخضر باتنة. باتنة – الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- صالح عباد. (1964). **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870 – 1900)**، ج1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحكيم رواحنة. (2013 / 2014). **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870 – 1930)**. باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). **تكون التخلف في الجزائر، (محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962)**. (نخبة من الأساتذة، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- عثمان زقب. (2014 – 2015). **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1914**. باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- عدة بن داهة. (2008). **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962)**، ج2. الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر.
- عمار بوحوش. (2008). **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط2. الجزائر: دار البصائر.
- عمار هلال. (2007). **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محفوظ وجيلالي قداش وصاري. (2012). **صمود ومقاومات (1830–1962)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد بليل. (2013). **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881 – 1914)**. الجزائر: دار وزارة الثقافة، سنجاق الدين.

يحيى بوعزيز. (2004). **موضوعات في تاريخ الجزائر والعرب وبداية الاحتلال في الجزائر**، ج1. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.

References

)s.d.(.

- Charlemagne et autres. (1894). **Chênes liège, notices sur les forêts domaniales de l'Algérie**, Alger: GIRALT, Imprimeur du Gouvernement Général.

- de Baudicou, L. (1856). **La Colonisation de l'Algérie ses éléments**. Paris: JACQUES LECOFFRE ET C", LIBRAIRES-EDITEURS.

- Cambon, J. (1918). **le gouvernement général de l'Algérie 1891-1897**. Paris et Alger: E. Champion (Paris) et J. Carbonel (Alger).

- Charrier, F. (1873). **l'Alfa des hauts plateaux de l'Algérie**. Alger: imprimerie typographique et lithographique BOUYER.

- Gouvernement général d'Algérie . (1894). **Les forêts de cèdre**. Alger: GIRALT IMPRIMEUR.

- Guerre, M. d. (1851). **Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie (1846-1847 -1848 - 1849)**. Paris: imprimerie nationale.

- Lefebver , H. (1900). **Les Forets de l'Algérie**. Alge: GIRALT imprimeur.

- Lutaud, C. (1915). **la situation générale de l'Algérie**. Alger: imprimerie administrative, Victor Heintz,

- Marc, H. (1930). **Notes sur les forêts de l'Algérie**. Paris: librairie LAROSE.

- Odilon, N. (1876). **Géographie de l'Algérie** (2e ed). Bône: L.LEGENDER. libraire . R.Cauvy.libraire.

- Tassy , L. ((5 août 1872)). **Service forestier de l'Algérie: Rapport adressé à M. le gouverneur de l'Algérie, (5 août 1872)**, Alger, PP 05-07. Algérie: le gouverneur de l'Algérie.

- Tatar, H. (2012, Décembre 15). **Production forestière, exploitation et valorisation en Algérie**, foret méditerranéenne. foret méditerranéenne, T. XXXIII, N° 4, p. 362.

- Vivares, M. (1886). L'Halfa, étude industrielle et botanique. MONTPELLIER- FRANCE, FRANCE: IMPRIMERIE DE JEAN MARTEL AÎNÉ. Récupéré sur https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k8789200/f9.item

Wahl, M. (1882). **l'Algérie**. Paris: Librerie Germer Bailliere et Cie.